

أثر حوكمة المؤسسات في تحسين جودة المعلومات المالية: دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية المدرجة في السوق المالي عمان

The impact of corporate governance in improving the quality of financial information: An applied study on Jordanian banks listed on the Amman Stock Exchange

البركة نصيرة^{1*}، ديش فاطيمة الزهرة²

¹ طالبة دكتوراه، مخبر تسيير المؤسسات، جامعة جيلالي ليايس - سيدي بلعباس (الجزائر)، nacira.elbarka@univ-sba.dz

² أستاذة محاضرة أ، مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي، جامعة جيلالي ليايس - سيدي بلعباس (الجزائر)،

fatimakhsae@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2024/06/30

تاريخ القبول: 2024/06/26

تاريخ الاستلام: 2024/05/05

المخلص:	Abstract :
تهدف الدراسة لمعرفة أثر حوكمة المؤسسات في تحسين جودة المعلومات المالية، من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: هل لحوكمة المؤسسات أثر في تحسين جودة المعلومات المالية؟، معتمدين في ذلك على بيانات مقطعية لـ 14 بنك أردني مدرج في السوق المالي عمان، للفترة الممتدة ما بين 2017 إلى 2022. توصلت نتائج الدراسة إلى أن حوكمة المؤسسات تؤثر بنسبة 67.47% وبدلالة إحصائية في تحسين جودة المعلومات المالية، كما كشفت النتائج عن وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة وأثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة التدقيق في تحسين جودة المعلومات المالية، في حين أظهرت النتائج أن استقلالية مجلس الإدارة واستقلالية لجنة التدقيق وعدد اجتماعاتها ليس لها أثر ذو دلالة إحصائية في تحسين جودة المعلومات المالية. الكلمات الدالة : حوكمة مؤسسات، جودة معلومات مالية، تقارير مالية، السوق المالي عمان. تصنيفات JEL : G34، D8، M41.	The study aims to find out the impact of corporate governance in improving the quality of financial information, by answering the following question: Does corporate governance have an impact on improving the quality of financial information?, relying on cross-sectional data for 14 Jordanian banks listed on the Amman Stock Exchange, for the period from 2017 to 2022. The results of the study revealed that corporate governance has a 67.47% statistically significant impact on improving the quality of financial information. The results also revealed a statistically significant negative impact of board size and a statistically significant positive impact of audit committee size on improving the quality of financial information, while the results showed that board independence, audit committee independence and the number of audit committee meetings do not have a statistically significant impact on improving the quality of financial information. Keywords : Corporate Governance, Quality of Financial Information, Financial Reports, The Amman Stock Exchange. JEL Classification Codes : G34, D8, M41.

* المؤلف المرسل.

مقدمة

إن تطور الحياة الاقتصادية وتعقيدها، ساهم في ظهور أحداث عالمية مؤثرة على الاقتصاد العالمي، حيث ارتبطت هذه الأحداث بصورة مباشرة بالآزمات والانهيارات المالية، التي عرفت انتشارا في السنوات الأخيرة الماضية، وذلك نظرا لتفاقم الصراعات بين المساهمين والوكلاء وهو ما ناقشته نظرية الوكالة، وإلى زيادة عمليات الاحتيال والمخالفات المحاسبية، وقد رجعت أهم أسباب حدوث ذلك إلى عدم الإفصاح الكامل عن المعلومات المالية للمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، والتي وجب أن تصل مستخدميه بدرجة عالية من الجودة والدقة والموثوقية والوضوح، وبذلك اتخذت العديد من البلدان اجراءات للوقاية من حدوث آزمات مالية وعدم تكرارها ومبادرات لتحسين بيئة الكشف وجودة المعلومات المالية، ولعل أبرزها تفعيل إطار فعال لحوكمة المؤسسات، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لاستقرار أي اقتصاد، ونظرا لمدى أهميتها في دفع المؤسسات إلى الكشف عن معلومات كافية للمساهمين، وأصحاب المصلحة الآخرين، من خلال وضع سياسات معينة تحكم بين مختلف الأطراف الفاعلة، والتأكيد على الالتزام بالسياسات الرقابية بشكل يسمح بتوفير الشفافية، لتحسين جودة الإبلاغ عن المعلومات المالية.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

➤ هل لحوكمة المؤسسات أثر في تحسين جودة المعلومات المالية؟

فرضيات الدراسة:

تحاول دراستنا اختبار مجموعة من الفرضيات والتي تمت صياغتها على النحو الآتي:

- H0: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحوكمة المؤسسات في تحسين جودة المعلومات المالية.
- H01: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة في تحسين جودة المعلومات المالية.
- H02: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة في تحسين جودة المعلومات المالية.
- H03: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة التدقيق في تحسين جودة المعلومات المالية.
- H04: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية حجم لجنة التدقيق في تحسين جودة المعلومات المالية.
- H05: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات لجنة التدقيق في تحسين جودة المعلومات المالية.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها كونها تتناول أحد المواضيع المعاصرة والمهمة للمؤسسات ومستعملي التقارير والمعلومات المالية، حيث تعالج أثر الحوكمة في تحسين جودة المعلومات المالية، بما يضمن تحقيق مصالح الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة، واتخاذ القرارات السليمة والمناسبة لتحقيق سلامة المؤسسة والاقتصاد ككل، وبالتالي مواجهة التحديات والصمود أمام التغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال وتجنب حدوث الانهيارات والآزمات المالية.

كما يعتبر هذا البحث مساهمة علمية لإثراء الأدبيات ولتعزيز الحاجة إلى وجود إطار فعال للحوكمة من خلال إظهار أهميته وأثره في تحسين الشفافية في المعلومات المالية.

أهداف الدراسة:

- يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في قياس أثر حوكمة المؤسسات في تحسين جودة المعلومات المالية لعينة من المصارف المدرجة في السوق المالي عمان، من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف، المتمثلة في:
1. الوقوف على المفاهيم الأساسية للحوكمة المؤسسات وجودة المعلومات المالية.
 2. تحديد العلاقة بين حوكمة المؤسسات وجودة المعلومات المالية.
 3. تحديد ما إذا كانت المصارف الأردنية المدرجة في السوق المالي عمان تتبع القواعد التنظيمية للحاكمة المؤسسية.
 4. تحليل أثر عناصر حوكمة المؤسسات في تحسين جودة المعلومات المالية.

منهج الدراسة:

تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي للإلمام بجوانب الموضوع من خلال توضيح المفاهيم النظرية لحوكمة المؤسسات وجودة المعلومات المالية، وباستخدام برنامج EViews-12 للأساليب الإحصائية والقياسية لاختبار فرضيات الدراسة.

المصطلحات الإجرائية:

الحوكمة: حسب مؤسسة التمويل الدولي فإنها الهياكل والعمليات التي تعمل على توجيه ومراقبة المؤسسات. (الزنادي و النويران، 2021، صفحة 760)

جودة المعلومات المالية: تشير إلى مصداقية المعلومات الواردة في التقارير المالية، والتي تكون خالية من التحريف والتضليل، ومع إعدادها وفقا لمجموعة من المتطلبات القانونية والتنظيمية والفنية والمهنية، بما يحقق الهدف والمنفعة لمستخدميها. (سلمان بركة، 2022، صفحة 71)

حجم مجلس الإدارة: يشير إلى عدد الأعضاء الذين يتكون منهم مجلس الإدارة في مؤسسة معينة.

استقلالية مجلس الإدارة: وهم أعضاء مجلس الإدارة الذين لا يقعون تحت سيطرة إدارة المؤسسة أو جهات أخرى تمارس السيطرة على الإدارة، ولا يكونوا متحيزين. (CFA Institute, 2009, p. 08)

حجم لجنة التدقيق: يشير إلى عدد الأعضاء الذين تتكون منهم لجنة التدقيق في مؤسسة معينة.

استقلالية لجنة التدقيق: تشير إلى عدد الأعضاء الذين يتمتعون بالاستقلالية في لجنة التدقيق.

اجتماعات لجنة التدقيق: يشير إلى عدد المرات التي يجتمع فيها أعضاء لجنة التدقيق خلال السنة المالية.

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

أولاً: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

1. حوكمة المؤسسات:

استخدم مصطلح حوكمة المؤسسات لأول مرة في عام 1960 من قبل ريتشارد إليز في محاولته تحديد كيفية هيكل النظام السياسي للشركات ووظائفه، ومع ذلك، فإن مفهوم الحوكمة كان موجوداً في وقت مبكر من بداية القرن العشرين، خاصة في الكتب المدرسية المالية (Kirimi & David, 2023, p. 04). يركز تطبيق حوكمة المؤسسات بشكل أساسي على العديد من القوانين واللوائح والإجراءات، مثل قوانين المؤسسات وقوانين أسواق رأس المال، وقوانين العمل وحماية البيئة (Munadhil, Honer, & Ali, 2018, p. 03)، لذلك تعددت واختلفت مفاهيمها، حيث يمكن أخذها بعين الاعتبار من وجهة نظر واسعة أو ضيقة، تكمن رؤية وجهة النظر الضيقة في نظرية الوكالة، التي تقيّد المفهوم كعلاقة بين المؤسسة وأصحابها "المساهمين"، بينما وجهة النظر الواسعة فيمكن رؤيتها في نظرية أصحاب المصلحة، التي تشمل جميع من يتأثروا بتحقيق أهداف المنظمة، وهي طريقة أكثر شمولاً وجاذبية للنظر إلى القضية (Jill & Aris, 2004, p. 12)، وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي بالمعنى الواسع على أنها "مجموعة من العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها وأصحاب المصلحة الآخرين، كما توفر الهيكل الذي يتم من خلاله تحديد أهداف المؤسسة، وتحديد وسائل تحقيق تلك الأهداف ومراقبة الأداء" (OECD, 1999, p. 09)، وعرفها Monkes & Minow عام 2001، أنها "العلاقة بين مختلف المشاركين في تحديد اتجاه وأداء المؤسسات" (Chowton, 2008, p. 04)، وفي المعنى الضيق عرفت لجنة كادبوري بأنها "النظام الذي من خلاله يتم توجيه المؤسسات والسيطرة عليها" (Cadbury, 1992)، وفي نفس السياق عرفها Parkinson عام 1994 على أنها "عملية الإشراف والرقابة التي تهدف إلى التأكد من أن إدارة المؤسسة تعمل وفقاً لمصالح المساهمين" (Jill & Aris, 2004, p. 13)

ويمكن تفسير حوكمة المؤسسات بأنها نوع من الأنظمة التي تهدف لتحقيق "توازن القوى" الذي يتوسط ويوازن بين مصالح المجلس الإشرافي ومجلس الإدارة وأصحاب المصلحة (Wintergerst, 2021, p. 102). وعلى العموم تفهم حوكمة المؤسسات من المنظور الاقتصادي على أنها دفاع عن مصالح المساهمين. (Alfonso & Castrillon, 2021, p. 181)

تجدر الإشارة ومن خلال ما تم عرضه أن حوكمة المؤسسات تتعلق بما يلي:

مجلس الإدارة: يتكون مجلس الإدارة من أعضاء يتم اختيارهم من قبل المساهمين (Huyen et all, 2021, p. 290)، يعمل كجسر بين المالكين والمديرين، واجبها حماية مصالح المساهمين، وعلى وجه التحديد عند تحمل مسؤولية الإدارة والإشراف، يجب على مجلس الإدارة مراقبة سلوكيات المديرين من أجل مصالح المساهمين (Bahadur, 2016, p. 50)، ويعد مجلس الإدارة المحور الذي تستند عليه الحوكمة الجيدة، فبدون مجلس إدارة فعال فإن بقية الإصلاح في الحوكمة سيكون قاصراً. (بن حيدر، 2007، صفحة 76)

المساهمين: هم مقدمي رأس المال والجاملين النهائيين لمخاطر المؤسسة، والمستفيدين الأساسيين من مسؤوليات المؤسسة، حيث يجب على المديرين أن يسعوا جاهدين لتعظيم قيمة المساهمة من خلال تخصيص رأس المال لدعم الأنشطة التي تحقق أعلى عوائد اقتصادية ممكنة (Banks, 2004, p. 86)، وغالبا ما يرغب المساهمين الذين لديهم عددا كبير من الأسهم في أن يكونوا أعضاء مجلس الإدارة أو أن يكون لديهم ممثلين في مجلس الإدارة. (Colley et al, 2005, p. 25)

لجنة التدقيق: هي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة، وعضويتها تقتصر على الأعضاء غير التنفيذيين (محمد، 2020، صفحة 31)، ويتمثل دورهم في تزويد المساهمين بفحص موضوعي للبيانات المالية لأعضاء مجلس الإدارة (Cadbury, 1992)، من خلال مراقبة سلامة البيانات المالية للمؤسسة، ومراجعة أنظمة الرقابة المالية الداخلية للمؤسسة، ومراقبة ومراجعة فعالية وظائف المراجعة الداخلية للمؤسسات، إضافة إلى تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعيين مراجع الحسابات الخارجي، وشروط التعاقد معه، ومراقبة ومراجعة استقلاليته وفعاليته وموضوعيته. (Jill & Aris, 2004, p. 141)

أصحاب المصلحة: هم من تربطهم مصالح أو من يتأثرون بأنشطة المؤسسة، حيث نجد هناك من صنف أصحاب المصلحة، إلى أصحاب مصلحة مباشرين وأصحاب مصلحة غير مباشرين، ويشمل أصحاب المصلحة المباشرين من يتأثروا بشكل مباشر بأنشطة المؤسسة وآفاقها وأجرائها، بما في ذلك المساهمين والدائنين والموظفين والعملاء والموردين ومقدمي الخدمات والمجتمع، بينما أصحاب المصلحة غير المباشرين هم أولئك الذين يتأثروا بنجاح أو فشل المؤسسة، ليشمل المنظمين، والمنافسين، ودافعي الضرائب. (Banks, 2004, pp. 85-87)

ثانيا: جودة المعلومات المالية

تعد المعلومات مجموعة من الرسائل التي من شأنها أن توفر المعرفة المفيدة للمتلقى، حيث تعد ضرورية لاتخاذ القرارات، ونظرا لأهميتها التاريخية بالنسبة لمستخدميها، أصبح مفهوم الإفصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية ذا أهمية متزايدة (Kouki & Benattia, 2016, p. 217).

تستخدم المعلومات المالية من قبل المشاركين في أسواق رأس المال كأساس لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية، كما تساعد المالكين والدائنين والشركاء في المؤسسات والجهات التنظيمية على مراقبة أداء المديرين وتقدير الأداء السابق للشركة والتنبؤ بالأرباح وبذلك أصبح على التقارير المالية أن تقدم معلومات مالية ذات جودة عالية (Azar, Zakaria, & Adwa, 2019, p. 04).

يعد مفهوم جودة المعلومات المالية غامضا، ومن المفاهيم التي لم يتفق الباحثون في تحديد مفهوم موحد لها، حيث نجد هناك من حدد مدخلين لمفهوم جودة المعلومات المالية، الأول منفعة لاتخاذ القرار، وتعتمد هذه المنفعة على القرار الذي يتخذه المستخدم، بينما الثاني مدخل للحوكمة، ويركز هذا المدخل على تعزيز عمليات مراقبة أصحاب المصلحة لأداء المؤسسة (نمديلي، 2023، صفحة 107). كما استخدم مجلس

المعايير المحاسبية المالية FASB مفاهيم عدة للتعبير عن جودة المعلومات المالية، منها: جودة المحاسبة، جودة المعايير المحاسبية، جودة القوائم المالية، وجودة الأرباح. (بن سيد أحمد، 2021، صفحة 47)

وبالرغم من الاختلافات في تحديد مفهوم موحد لجودة المعلومات المالية إلا أنهم أجمعوا على أن جودتها تعني توفر مجموعة من الخصائص تنسجم بها المعلومات المالية، والتي يجب أن تكون في إطار نظام مالي متكامل يعمل في نظام سوق مالي كفاء بهدف توفير مناخ استثمار ملائم (بن سيد أحمد، 2021، صفحة 47)، وتشمل أهم هذه الخصائص ما يلي: (Munadhil, Honer, & Ali, 2018, pp. 09-10)

الملائمة: وجوب ملائمة هذه المعلومات للظروف المالية للمؤسسة، ومناسبة لمساعدة متخذي القرار من خلال دعمهم على تأكيد أو تعديل توقعاتهم السابقة، ولتنبؤهم بالأحداث المستقبلية.

الوقت: تلقي المعلومات من قبل مستخدميها في وقت الحاجة إليها، أو عند وجود رغبة في استخدامها، بحيث يجب ألا تكون قديمة لاتخاذ القرار المناسب.

الدقة: أن تكون صحيحة وخالية من الأخطاء.

الوضوح: أن تكون خالية من الغموض.

المرونة: يمكن استخدامها من قبل أكثر من مستخدم، أي قدرة فهمها من قبل مستخدميها بشكل مباشر، ويشترط هذا أن يكون لدى المستخدم مستوى مناسب من المعرفة بالأصول المحاسبية.

الموثوقية: يتم تقديرها من خلال كمية المعلومات المنشورة في التقارير المالية، التي تكون خالية من الأخطاء ومحيدة في العرض وصادقة في تصورها للأحداث الاقتصادية.

1. علاقة حوكمة المؤسسات بالمعلومات المالية

نتيجة للانهيئات المالية التي أصابت العديد من المؤسسات في الآونة الأخيرة والتي ترجع معظمها إلى عدم موثوقية ودقة المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية لهذه المؤسسات، زاد الاهتمام بتطبيق حوكمة المؤسسات لاسترجاع ثقة المتعاملين في الأسواق المالية المتأثرة بالانهيئات (عقاري وبوسلمة، 2013، صفحة 50)، إذ أن التطبيق السليم لحوكمة المؤسسات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة المعلومات المالية، والذي يعد أحد المعايير اللازمة للحوكمة من خلال إبراز دقة وموضوعية التقارير المالية إلى جانب الالتزام بالقوانين والتشريعات. (سلمان بركة، 2022)

عند النظر إلى العلاقة بين حوكمة المؤسسات وجودة المعلومات المالية نجدها موجهة إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، باعتبارهم ممثلين للمساهمين (Huyen et al, 2021, p. 291)، حيث تعتمد جودة المعلومات المالية بشكل كبير على أداء وسلوك المشاركين في عملية إعداد التقارير المالية، بالأخص أعضاء مجلس الإدارة ومدققى الحسابات، وهو ما يجعله سببا في اهتمام حوكمة المؤسسات بقواعد الإفصاح والشفافية (Samak, El said, & abd el latif, 2014, p. 26)، نظرا أن الإفصاح عن المعلومات بعد أن يتم تدقيقها من المرجح أن

تعزز رؤية المساهمين وتزيد ثقتهم في شفافية المعلومات المالية (Kouki & Benattia, 2016, p. 219)، ويعد الإفصاح وشفافية المعلومات أحد أهم مبادئ حوكمة المؤسسات، والتي تفيد بالإفصاح الدقيق للمعلومات، وفي الوقت المناسب عن جميع الأمور الجوهرية المتعلقة بالمؤسسة، بما في ذلك وضعها المالي، وأدائها وملكيته وإدارتها. (OECD, 2004, p. 22)

وزيادة شفافية المؤسسات للمعلومات هي مبادرة رئيسية لإصلاح حوكمة المؤسسات، كما تم تأكيدها في تقرير لجنة Cadbury "إن المعلومات هي شريان الحياة للأسواق، والحواجز التي تعترض تدفق المعلومات ذات الصلة تمثل عيوباً للسوق... وكلما كانت أنشطة المؤسسات أكثر شفافية، كلما كان تقييم أوراقها المالية أكثر دقة". (Jill & Aris, 2004, p. 120)

إضافة إلى أن العديد من الدراسات ناقشت العلاقة بين حوكمة المؤسسات والمعلومات المالية، وقد أكدت على العلاقة التي تربط الحوكمة بجودة الإفصاح عن المعلومات المالية (Donal, Ying, & Joseph, 2006) (سلمان بركة، 2022) (Kouki & Benattia, 2016) (Uwalomwa et all, 2018)، في حين أظهرت دراسة (Samak, El said, & abd el latif, 2014) التي أجريت على المؤسسات المصرية المدرجة في بورصة مصر، أنه لا توجد علاقة بين حوكمة المؤسسات والمعلومات المالية، وقد أرجعت الأمر إلى أن الدراسة تحتاج إلى فترة أكبر حتى تعكس الأثر الذي تحدثه الحوكمة في جودة المعلومات المالية.

ثانياً: الدراسات السابقة

اهتم العديد من الباحثين في السنوات الأخيرة بموضوع حوكمة المؤسسات، حيث يوجد العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت العلاقة بين حوكمة المؤسسات وجودة المعلومات المالية، والتي لا يسعنا ذكرها جميعاً، لذلك سنتطرق لبعض الدراسات المستخدمة لطرق إحصائية في تحليل العلاقة، مع مراعاة العامل الزمني لترتيب الدراسات من الأحدث إلى الأقدم:

الجدول 1: الدراسات السابقة.

دراسة	هدف الدراسة	نتائج الراسة
(نمديلي، 2023)	هدفت الدراسة إلى البحث عن الأثر الذي يحدثه تبني حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومة المالية التي يتم تداولها في مؤسسة صيدال، بالتركيز على مبادئ وركائز الحوكمة، وخصائص جودة المعلومات المالية، من خلال توزيع استبانة على المحاسبين ومدقي الحسابات العاملين في مجمع صيدال.	باستخدام برنامج SPSS، توصلت الدراسة أن لمبادئ الحوكمة تأثيراً أكبر على جودة المعلومات المالية بمعامل تأثير قدره 2.065 وعند مستوى دلالة 0.000، بينما بلغ تأثير ركائز الحوكمة ما قيمته 1.288 وبمستوى دلالة معنوية 0.001.

وأهم ما أوصت به الدراسة، أنه لا بد من استحداث قسم يخص مبادئ تطبيق الحوكمة وآلياتها في القانون التجاري الجزائري.		
باستخدام طريقة الانحدار الخطي المتعدد لتحليل البيانات، أثبتت نتائج الدراسة أن الاستقلالية وحوكمة المؤسسات وجودة التدقيق لها تأثير إيجابي ومعنوي على سلامة البيانات المالية في مؤسسات التصنيع، ويمكن فهم ذلك أن الاستقلالية وحوكمة المؤسسات وجودة التدقيق تلعب دورا مهما في تحسين سلامة التقارير المالية.	الهدف من هذه الدراسة تحديد تأثير الاستقلالية وحوكمة المؤسسات وجودة التدقيق على سلامة البيانات المالية في مؤسسات التصنيع المدرجة في بورصة إندونيسيا، تم إجراء البحث على أساس الأساليب الكمية باستخدام بيانات التقارير المالية لمؤسسات العينة للفترة 2018-2022.	(Indah et all, 2023)
بتطوير نموذج لربط المتغيرات المتعلقة بخصائص مجلس الإدارة وجودة التدقيق، وبلاستعانة ببرنامج SPSS وبرنامج R، توصلت الدراسة إلى أن الجمع بين المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة له تأثير إيجابي على المعلومات المالية المفصح عنها، إضافة إلى وجود أثر سلبى للتحفظات في تقرير مدقق الحسابات على جودة المعلومات المالية، أما الخصائص الأخرى المتعلقة بمجلس الإدارة وارتباط مدقق الحسابات بمكتب التدقيق العالمي فلا تؤثر على جودة المعلومات المالية.	هدفت الدراسة إلى النظر في تحديد أثر بعض خصائص مجلس الإدارة وبعض مؤشرات جودة التدقيق، كآليات رقابة الحوكمة على الإبلاغ عن المعلومات المالية، من خلال دراسة عينة من 85 مؤسسة جزائرية على مدار 3 سنوات من 2014 إلى غاية 2018.	(بن يمينه و سمر، 2020)
باستخدام تحليل انحدار Panel Data، لوحظ أن حجم مجلس الإدارة له علاقة سلبية غير معنوية مع جودة البيانات المالية. كما لاحظت الدراسة أن استقلالية مجلس الإدارة لها علاقة ايجابية غير مهمة بجودة البيانات المالية. بينما لوحظ أن للمسؤولين التنفيذيين الأجانب في المجلس علاقة إيجابية هامة بحسن البيانات المالية. وبالتالي توصي الدراسة بوضع إطار قانوني في نيجيريا يحدد بوضوح	بحثت هذه الدراسة في تأثير حوكمة المؤسسات على جودة البيانات المالية للبنوك المدرجة في نيجيريا للفترة ما بين 2008-2015. استخدمت الدراسة حجم مجلس الإدارة واستقلالية مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الأجانب في مجلس الإدارة كوكلاء لحوكمة المؤسسات، بينما استخدمت توقيت	(Uwalomwa et al, 2018)

التقارير المالية كمؤشر عن جودة البيانات المالية.	حقوق والتزامات المصرف وإدارته وبالطبع أصحاب المصلحة الآخرين.
(Kouki & Benattia, 2016) بحثت هذه الدراسة في مدى ارتباط حوكمة المؤسسات بجودة الإفصاحات المالية لعينة من المؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية الفرنسية خلال الفترة 2003-2009، حيث تم فحص آليات الحوكمة وتأثير كل منها على موثوقية المعلومات المالية.	باستخدام تحليل انحدار Panel Data، أظهرت النتائج أن آليات الحوكمة لها تأثير عالي على مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية، حيث يتأثر بشكل إيجابي مع عدد اجتماعات مجلس الإدارة وجودة التدقيق، بينما تتأثر بشكل سلبي مع ازدواجية الرئيس التنفيذي ووجود لجنة خبراء من مدقي الحسابات، وملكية الإدارة.

المصدر: من إعداد الباحثين

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الحوكمة في المؤسسات والدراسة الحالية يمكن أن نستخلص أن هذه الدراسة والتي عالجت موضوع الحوكمة وجودة المعلومات المالية، تميزت عن الدراسات الأخرى من حيث بيئة التطبيق التي ركزت على البنوك الأردنية المدرجة في سوق المال عمان والتي تختلف بأنظمتها وتشريعاتها عن أسواق المال الأخرى، بالإضافة إلى تغطية مجموعة واسعة من المؤشرات المعبرة عن حوكمة المؤسسات (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، حجم لجنة التدقيق، استقلالية لجنة التدقيق، عدد اجتماعات لجنة التدقيق).

المحور الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

أولاً: الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية

1. عينة وفترة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الأردنية المدرجة في السوق المالي عمان، حيث تم تحليل 14 بنكاً من أصل 15، وقد تم استبعاد البنك العربي الإسلامي نظراً أنه لا يتمتع بنفس شروط الحاكمية المؤسسية للبنوك الأردنية، وبالاعتماد على تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (63/2016)، تاريخ 2016/09/01، وتعديلاتها بهذا الخصوص، وتعليمات حوكمة مؤسسات المساهمة المدرجة سنة 2017، الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

وتم دراسة الفترة ما بين 2017-2022 لتغطية الفترة التي تم فيها إصدار تعليمات حوكمة مؤسسات المساهمة المدرجة في السوق المالي عمان لسنة 2017 الواجب تطبيقها اعتباراً من تاريخ 2017/05/22، والتي تطبق أحكامها على مؤسسات المساهمة الأردنية، وتقع ضمنها البنوك الأردنية المدرجة، وفي وجود تعارض مع

هذه التعليمات أو التشريعات الصادرة عن البنك المركزي الأردني، فعلها إعلام الهيئة وتقديم توضيحات. (هيئة الأوراق المالية، 2017)

2. جمع البيانات

تم جمع معلومات متغيرات الدراسة من التقارير السنوية، لكل مؤسسة على حدة خلال كل سنة من سنوات الدراسة، وشمل ذلك، تقرير مجلس الإدارة، وتقرير الحوكمة، وتقرير مدقي الحسابات، وتم استخراج التقارير من الموقع الرسمي للسوق المالي عمان (<https://www.ase.com.jo/ar>)، وبالإستعانة على موقع هيئة الأوراق المالية (www.jsc.gov.jo)، لاستخراج قائمة البنوك الأردنية المدرجة في السوق المالي عمان.

3. متغيرات الدراسة

أ. المتغير المستقل:

حوكمة المؤسسات: يتضمن متغير حوكمة المؤسسات خمسة مؤشرات، تتعلق جميعها بمجلس الإدارة ولجنة التدقيق، نظرا لمدى ارتباطهما بالحوكمة، وهي كالآتي:

- **حجم مجلس الإدارة:** يتم قياسه بعدد أعضاء مجلس الإدارة.
- **استقلالية مجلس الإدارة:** يتم قياسها من خلال قسمة الأعضاء المستقلين على عدد أعضاء مجلس الإدارة.
- **حجم لجنة التدقيق:** يتم قياسه بعدد أعضاء لجنة التدقيق.
- **استقلالية لجنة التدقيق:** يتم قياسها بقسمة عدد الأعضاء المستقلين على عدد أعضاء لجنة التدقيق.
- **عدد اجتماعات لجنة التدقيق:** يتم قياسه بعدد اجتماعات أعضاء اللجنة خلال السنة المالية باللوغاريتم الطبيعي.

ب. المتغير التابع:

جودة المعلومات المالية: تتأثر جودة المعلومات المالية بمجموعة من المؤشرات التي قد يكون لها تأثير إيجابي أو سلبي، حيث يعتمد في قياسه على طرق تسجيل وإعلان هذه المعلومات ونشرها على شكل تقارير، ومنه:

إن التأخر في إتاحة المعلومات ينتج عنه تقديم معلومات غير مناسبة لاتخاذ القرارات ولو كانت موثوقة (Bukenya, 2014, p. 187)، وتلقي المعلومات في وقت الحاجة إليها وفي وقت غير متأخر لاتخاذ القرار المناسب يعد من الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المالية، فوفقا ل Alexander & Britton عام 2000، فإن المعلومات المالية حتى تكون ذات جودة يجب أن تصل التقارير المالية إلى مستخدمها في الوقت المناسب، بطريقة تعزز الاستخدام الفعال لمثل هذه المعلومات (Uwalomwa et all, 2018, p. 14) إضافة إلى أن أحد بنود مبادئ الحوكمة تفي بحصول مستخدمي المعلومات في الوقت الملائم، وفي هذا السياق وبالإعتماد على دراسة (Uwalomwa et all, 2018)، تم قياس جودة المعلومات المالية بمدة نشر التقارير المالية للسنة المالية

من خلال قياس عدد الأيام باللوغاريتم الطبيعي للفترة ما بين نهاية السنة وبين توقيع مدقق الحسابات المستقل للتقارير المالية للتعبير عن مدة نشرها، حيث أن الزيادة في مدة نشر التقارير تدل على ضعف جودة المعلومات المالية، أي وجود علاقة عكسية بين مدة نشر التقارير المالية وبين جودة المعلومات المالية.

4. بناء نموذج الدراسة:

تم اختيار تحليل انحدار Panel Data نظرا لتنفيذ الدراسة على بيانات مقطعية لعينة مكونة من 14 مؤسسة، على مدار 6 سنوات ما يساوي 84 مشاهدة (بمشاهد سنوية)، ولقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع الممثلة في الملحق رقم (1)، تم بناء نموذج الانحدار كالاتي:

$$QFI_{it} = \beta_0 + \beta_1 BOZ_{it} + \beta_2 BOI_{it} + \beta_3 ACZ_{it} + \beta_4 ACI_{it} + \beta_5 ACM_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

QFI: جودة المعلومات المالية للمؤسسة i في السنة t (المتغير التابع)، باللوغاريتم الطبيعي لمدة نشر التقارير المالية:

BOZ: حجم مجلس الإدارة للمؤسسة i في السنة t (متغير مستقل)؛

BOI: استقلالية مجلس الإدارة للمؤسسة i في السنة t (متغير مستقل)؛

ACZ: حجم لجنة التدقيق للمؤسسة i في السنة t (متغير مستقل)؛

ACI: استقلالية لجنة التدقيق للمؤسسة i في السنة t (متغير مستقل)؛

ACM: اللوغاريتم الطبيعي لعدد اجتماعات لجنة التدقيق للمؤسسة i في السنة t (متغير مستقل)؛

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$: معلمات النموذج؛

ε : معامل الخطأ.

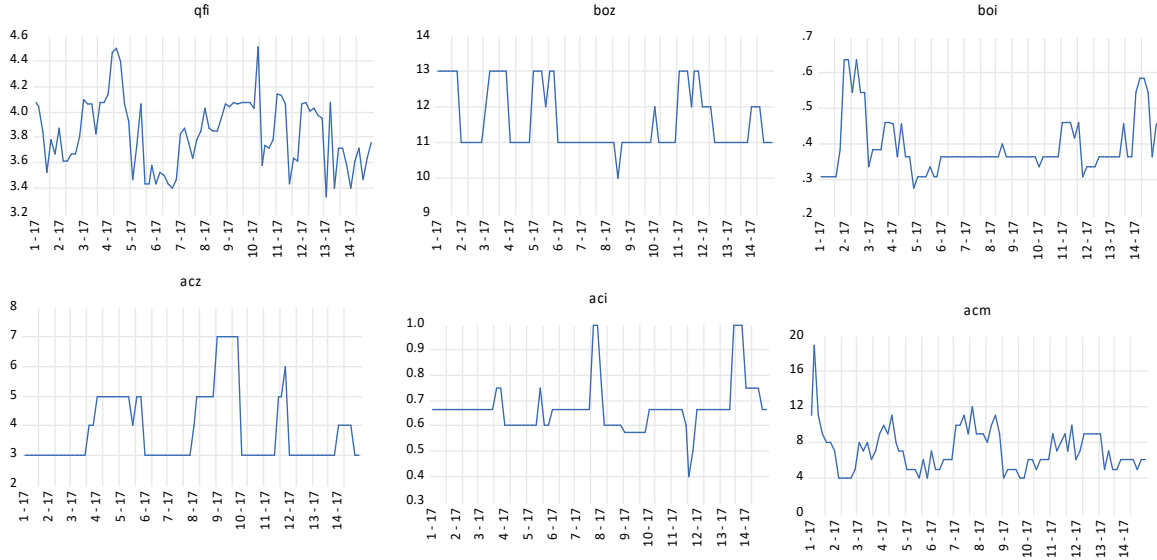
ثانيا: النتائج والمناقشة:

1. التحليل الإحصائي

أ. الوصف البياني لمتغيرات الدراسة:

يمثل الشكل رقم 01 تطور متغيرات الدراسة (qfi, boz, boi, acz, aci, acm)، لـ 14 بنك خلال فترة الدراسة (2017-2022) باستخدام برنامج EViews-12، حيث تم التعبير بـ (1-17) للبنك الأول خلال الستة سنوات لفترة الدراسة، و(2-17) للبنك الثاني خلال ستة سنوات لفترة ادراسة...وهكذا.

الشكل رقم 01: تطور متغيرات الدراسة.



المصدر: من إعداد الباحثين

نلاحظ من خلال تطور متغيرات الدراسة لـ 14 بنك خلال الفترة الممتدة ما بين (2017-2022)، ما يلي:

وجود تذبذبات متكررة في المتغير qfi والمعبر عن مدة نشر التقارير المالية خلال فترة الدراسة وعلى مستوى 14 بنك، ما يدل أن البنوك لا تلتزم بفترة واحدة في نشر التقارير المالية، كما يتضح أنه حتى على مستوى البنك الواحد لا يتم نشر التقارير في فترة محددة خلال سنوات الدراسة، وذلك بالنظر إلى كثرة التذبذبات في البنك الواحد خلال سنوات الدراسة.

ويلاحظ من المتغيرات boz (حجم مجلس الإدارة)، boi (استقلالية مجلس الإدارة)، aci (حجم لجنة التدقيق)، وجود تذبذبات قليلة على مستوى البنوك، أي أن حجم مجلس الإدارة واستقلالية مجلس الإدارة وحجم لجنة التدقيق يختلفوا في عدد تشكليهم في بعض البنوك وبنوك أخرى لها نفس عدد التشكيلة، بينما نلاحظ استقرار نسبي لها على مستوى البنك الواحد خلال سنوات الدراسة، أي أن البنك الواحد يحافظ تقريبا على نفس عدد التشكيلة لهذه المتغيرات في فترة الدراسة.

ويلاحظ في المتغير acm (عدد اجتماعات لجنة التدقيق)، وجود تذبذبات متكررة على مستوى جميع البنوك خلال فترة الدراسة، أي اختلاف في عدد اجتماعات لجنة التدقيق التي تنشطها البنوك خلال فترة الدراسة، كما يلاحظ هدوء نسبي لها في البنك الواحد، أي حفاظ بعض البنوك بنفس عدد اجتماعاتها تقريبا للجنة التدقيق خلال سنوات الدراسة.

ب. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يعرض الجدول 02، الإحصائيات الوصفية للمتغيرات التابعة والمستقلة، من خلال ملخص للبيانات التي تم جمعها وتحليلها في برنامج EViews-12، حيث يغطي هذا التحليل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيم الدنيا والقصى لكل متغير، وهي كالآتي:

الجدول 2: الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الدراسة.

	QFI	BOZ	BOI	ACZ	ACM	ACI
Mean	3.833085	11.60714	0.392242	3.845238	7.202381	0.668991
Median	3.839394	11.00000	0.363636	3.000000	7.000000	0.666667
Maximum	4.510860	13.00000	0.636364	7.000000	19.00000	1.000000
Minimum	3.332205	10.00000	0.272727	3.000000	4.000000	0.400000
Std. Dev.	0.273643	0.878359	0.082205	1.227143	2.482613	0.100572
Skewness	0.215015	0.743398	1.484570	1.281242	1.387582	1.788990
Kurtosis	2.565613	1.905412	4.576777	3.623662	7.292524	8.026827

المصدر: من إعداد الباحثين

يكشف تحليل الجدول 02 للإحصاءات الوصفية، متوسط قدره 3.83 لجودة المعلومات المالية QFI، وانحراف معياري بقيمة 0.27، أي قيمة تشتت منخفضة، وحد أدنى 3.33 وحد أقصى قدره 4.51، ويشير متوسط QFI أن المؤسسات البنكية المدرجة في السوق المالي عمان، تنشر تقاريرها المالية في وقت متأخر. ونجد أن متوسط حجم مجلس الإدارة BOZ بلغ قيمة 11 عضواً، ما يعني أن مجالس الإدارة لمؤسسات العينة تتكون في المتوسط من 11 عضواً، وهو ما يتناسب مع تعليمات البنك المركزي الأردني للحوكمة، كما يتناسب مع تعليمات الحوكمة لسنة 2017 لمؤسسات المساهمة الأردنية، وبانحراف معياري قدره 0.27، وحد أدنى وأعلى بقيمة 10 و 13 على التوالي. وبلغ متوسط استقلالية مجلس الإدارة 0.39 أي نسبة 39% من أعضاء مجلس الإدارة، وانحراف معياري 0.08، وأقل نسبة استقلالية 27%، وأعلى 63%، وفي المتوسط تلتزم المؤسسات بمستوى الاستقلالية المطلوب في أعضاء مجلس إدارتها. بالإضافة إلى ذلك، كشفت نتائج الإحصائيات الوصفية متوسط قدره 3 لعدد أعضاء لجنة التدقيق ACZ، وانحراف معياري 1.22، وحد أدنى 3، ما يوضح أن جميع مؤسسات العينة امتثلت للحد الأدنى المطلوب في تعليمات الحوكمة التي يصدرها البنك المركزي الأردني، وحد أعلى بـ 7 أعضاء. ومتوسط عدد اجتماعات لجنة التدقيق بلغ 7 اجتماعات، وبانحراف معياري قدره 2.48، وحد أدنى 4، وهو أيضاً الحد الأدنى المطلوب من الاجتماعات في الحاكمية المؤسسية للبنوك الأردنية، وحد أعلى قدره 19 اجتماع. وبلغت نسبة متوسط استقلالية لجنة التدقيق 66%، أي تلتزم أيضاً بقواعد الحاكمية المؤسسية للبنوك الأردنية، وبانحراف معياري قدره 0.1، وحد أدنى 40% وحد أعلى 100%. وبشكل عام تشير النتائج أن البنوك الأردنية محل الدراسة المدرجة في السوق المالي عمان تلتزم بقواعد الحوكمة التي يصدرها البنك المركزي الأردني وتعليمات الحوكمة لعام 2017 لمؤسسات المساهمة في الأردن.

2. تحليل الارتباط

تم استخدام تحليل ارتباط بيرسون لمعرفة مدى قوة الارتباط بين متغيرات الدراسة، والجدول التالي يلخص نتائج تحليل الارتباط:

الجدول 3: تحليل ارتباط بيرسون.

	QFI	BOZ	BOI	ACZ	ACM
QFI	1	0.01710594...	-0.1075253...	0.25230467...	0.27587352...
BOZ	0.01710594...	1	-0.1486655...	-0.0570863...	0.14991330...
BOI	-0.1075253...	-0.1486655...	1	-0.1473055...	-0.2634029...
ACZ	0.25230467...	-0.0570863...	-0.1473055...	1	-0.1946562...
ACM	0.27587352...	0.14991330...	-0.2634029...	-0.1946562...	1
ACI	-0.1752246...	-0.1343688...	0.13884105...	-0.4963188...	0.01476408...

المصدر: من إعداد الباحثين.

تكشف البيانات الموجودة على المصفوفة أن جميع قيم الارتباط بين المتغيرات المستقلة أقل من 0.80، مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط خطي متعدد، نظراً أن قيم الارتباط التي تزيد عن 0.80، تعد مؤشراً على وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد عالي لباقي المتغيرات. (Gujarati, 2007, p. 359)

علاوة على ذلك، يشير الجدول إلى وجود علاقات سلبية وموجبة، بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حيث تشير العلاقات السلبية والتي تمثل استقلالية مجلس الإدارة واستقلالية لجنة التدقيق على وجود ارتباط سلبي بين وقت نشر التقارير وبين هذه المتغيرات، مما يعني أنها تؤدي إلى تقليص مدة النشر، ونظراً للعلاقة العكسية بين مدة نشر التقارير وجودة المعلومات المالية، فيدل ذلك على وجود ارتباط إيجابي بين استقلالية مجلس الإدارة واستقلالية لجنة التدقيق وجودة المعلومات المالية، ومن ناحية أخرى تشير القيم الإيجابية بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في (حجم مجلس الإدارة، حجم لجنة التدقيق، وعدد اجتماعات لجنة التدقيق) والمتغير التابع QFI، على الارتباط السلبي بينها وبين جودة المعلومات المالية، أي لها علاقة إيجابية مع مدة نشر القوائم المالية.

3. تحليل انحدار Panel Data واختبار فرضيات الدراسة:

إن طبيعة البيانات التي تم تحليلها تتطلب أسلوباً قياسي إحصائي أقوى لتوفير نتيجة دقيقة لتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة واختبار الفرضيات، ولهذا تم استخدام تحليل الانحدار Panel Data، نظراً لوجود بيانات مقطعية على مدار فترة 6 سنوات (2017-2022)، وقبل تحليل الانحدار تم إجراء اختبار Hausman لتحديد النموذج المناسب (نموذج التأثير الثابت، نموذج التأثير العشوائي) لتحليل انحدار panel data.

4. اختبار Hausman:

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار Hausman:

الجدول 4: اختبار Hausman

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	18.616485	5	0.0023

المصدر: من إعداد الباحثين.

قاعدة اختبار Hausman لتحديد النموذج المناسب، هي كما يلي:

- إذا كانت قيمة P-Value ذات دلالة إحصائية $P - Value < 5\%$ ، فإننا نقبل الفرضية البديلة، أي نموذج التأثير الثابت.

- إذا لم تكن قيمة P-Value ذات دلالة إحصائية $P - Value > 5\%$ ، فإننا نقبل الفرضية الصفرية، أي نموذج التأثير العشوائي.

وتظهر نتائج الجدول أن قيمة $P = 0.0023 < 5\%$ ، أي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها استخدام نموذج التأثير الثابت لتحليل الانحدار.

5. نتائج تحليل انحدار Panel Data:

لاختبار الفرضيات تم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة لتقدير انحدار Panel Data، وأظهرت نتائج ما

يلي:

الجدول 5: نتائج الانحدار.

Sample: 2017 2022

Periods included: 6

Cross-sections included: 14

Total panel (balanced) observations: 84

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.262404	0.854532	2.647535	0.0102
BOZ	0.136274	0.067320	2.024265	0.0471
BOI	0.291571	0.530497	0.549618	0.5845
ACZ	-0.160373	0.051025	-3.143007	0.0025
ACI	0.133701	0.288667	0.463166	0.6448
ACM	0.209141	0.124872	1.674836	0.0988

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.674762	Mean dependent var	3.833085
Adjusted R-squared	0.584697	S.D. dependent var	0.273643
S.E. of regression	0.176347	Akaike info criterion	-0.436779
Sum squared resid	2.021379	Schwarz criterion	0.113049
Log likelihood	37.34470	Hannan-Quinn criter.	-0.215753
F-statistic	7.491885	Durbin-Watson stat	2.465980
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثين.

6. اختبار الفرضيات:

كشفت نتائج الانحدار عن معامل تحديد R قدره 0.674762، ما يوضح أن للمتغيرات المستقلة قوة تفسيرية تبلغ 67.47% للمتغير التابع، علاوة على ذلك تظهر النتائج إحصائية F البالغة 10.74، وقيمة P البالغة 0.0000 وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، ما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبالتالي فإن النموذج يوضح أن لحوكمة المؤسسات أثر ذو دلالة إحصائية في تحسين جودة المعلومات المالية بنسبة 67.47%، وبالتالي نقبل الفرضية H0 (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحوكمة المؤسسات في تحسين جودة المعلومات المالية).

تظهر نتائج الجدول 05 وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة ومدة نشر التقارير المالية، أي وجود علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وجودة المعلومات المالية، وبالتالي نقبل الفرضية H01 (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة في تحسين جودة المعلومات المالية)، وهو ما يدل على أن مجالس الإدارة صغيرة الحجم تكون أكثر كفاءة وتركيز، حيث غالبا ما يجد المديرون أنه من السهل بناء ثقة والعمل بشكل تعاوني في مجموعة أصغر، ويمكن التحكم بها بسهولة من قبل الشخصية المهيمنة، ومع تزايد حجم مجلس الإدارة، يصبح تجمع المواهب أكبر وأعمق، ولكن من الصعب عمل عدد كبير من الأشخاص بكفاءة كفريق واحد. (Colley et al, 2005, p. 21)

كما تبين نتائج الجدول 05 أن استقلالية مجلس الإدارة ليس لها أثر ذو دلالة إحصائية على جودة المعلومات المالية، حيث كان لها أثر إيجابي غير معنوي بالمعامل الممثل لجودة المعلومات المالية، أي أثر سلبي غير معنوي مع جودة المعلومات المالية، بمعامل قدره 0.291571 وبقية p=0.5845 وهي أعلى من مستوى

المعنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية H02 (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة في تحسين جودة المعلومات المالية).

وفيما يتعلق بحجم لجنة التدقيق، فقد كشفت نتائج الجدول 05 أن له أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بجودة المعلومات المالية، نظرا أنه يرتبط بشكل سلبي معنوي مع المؤشر الممثل لجودة المعلومات المالية، بمعامل قدره -0.160373، وبقيمة $p=0.0025$ وهي أكبر من 5%، وبالتالي نقبل الفرضية H03 (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة التدقيق في تحسين جودة المعلومات المالية)، أي أن حجم لجنة التدقيق عامل مهم في تحسين جودة المعلومات المالية، ويعود ذلك أن مجالس التدقيق واسعة النطاق يمكن لها أن تتمتع بميزة تعتمد على قاعدة معرفية أوسع ما يجعلها تؤدي أداء أفضل، ودور إشرافي أكثر فعالية، إضافة أن الزيادة في عدد أعضاء لجنة التدقيق تسمح لهم بتقسيم عبء العمل بشكل أكثر ملاءمة، بحيث يكون لكل عضو وقت ومهام محددة لأداء مسؤولياته (Huyen et al, 2021, p. 293).

في حين كشفت النتائج أن استقلالية لجنة التدقيق لها تأثير سلبي غير معنوي مع جودة المعلومات المالية، أي ليس لها أثر ذو دلالة إحصائية على جودة المعلومات المالية، وبالتالي نرفض الفرضية H04 (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية حجم لجنة التدقيق في تحسين جودة المعلومات المالية).

كما أظهرت النتائج على وجود أثر سلبي غير معنوي لعدد اجتماعات لجنة التدقيق وجودة المعلومات المالية، حيث بلغ معاملها 0.209141 بقيمة $p=0.0988$ ، وهي أكبر من 5% ما يشير إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات لجنة التدقيق على جودة المعلومات المالية، وبالتالي نرفض الفرضية H04 (يوجد أثر إيجابي لعدد اجتماعات لجنة التدقيق في تحسين جودة المعلومات المالية).

الخاتمة

من خلال ما تم التطرق له نظريا وبالدراسة التطبيقية، يمكننا القول إن لحوكمة المؤسسات من خلال المؤشرات المعبر عنها سابقا لها أثر في تحسين جودة المعلومات المالية، بما يضمن حماية مصالح جميع الأطراف المساهمة في المؤسسة والفاعلة فيها، لاتخاذ القرارات المناسبة، ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- التزام المؤسسات محل الدراسة بالقواعد التنظيمية اللازمة، حيث أظهرت الإحصاءات الوصفية أن المؤسسات البنكية تتبع الحاكمية المؤسسية التي ينص عليها البنك المركزي الأردني وتعليمات هيئة الأوراق المالية.
- تؤثر حوكمة المؤسسات بنسبة 67.47% وبدلالة إحصائية معنوية في تحسين جودة المعلومات المالية.
- يؤثر عدد أعضاء مجلس الإدارة بشكل سلبي وبدلالة إحصائية في تحسين جودة المعلومات المالية، نظرا أن مجالس الإدارة صغير الحجم تعمل بكفاءة وتركيز أكبر.

- يؤثر حجم لجنة التدقيق بشكل إيجابي وبدلالة إحصائية في تحسين جودة المعلومات المالية، وذلك أن مجالس التدقيق كبيرة الحجم يمكن لها أن تتمتع بقاعدة معرفية أوسع ودور إشرافي فعال.
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة واستقلالية لجنة التدقيق وعدد اجتماعاتها في تحسين جودة المعلومات المالية.

قائمة المراجع:

1. Abdullah, S. N., Helmy, E. H., & abd el latif, G. (2014). Corporate governance and income smoothing "Case of the Egyptian listed companies". International journal of management research and development (IJMRD), 04(03), 23-42.
2. Alfonso Manuel .Castrillon Garzon. (2021). The concept of corporate governance. Revisit scientific vision de futuro, 25(02), 178-194.
3. Azar, N., Zakaria, Z., & Adwa, S. N. (2019). The quality of accounting information: Relev ance or value-relevance? Asian journal of accounting perspectives, 12(1), 1-21.
4. Bahadur surya G. (2016). Corporate governance and Firm Performance: Empirical evidence from India. Journal of business and management research, 01(02), 48-65. Récupéré sur <http://dx.doi.org/10.3126/jbmr.v1i2.15663>
5. Bukenya Moses. (2014). Quality of accounting information and financial performance of uganda's public sector. American journal of research communication, 2(5), 183-203.
6. Cadbury. (1992). The financial aspects corporate governance. London: Gee and co Ltd.
7. CFA Institut . (2009). The Corporate Governance of Listed Companies: A Manual for Investors (éd. 2e). Centre for Financial Market.
8. Chowton, C. J. (2008). Corporate governance and the theory of the firm: aA re-assessment of shareholder primacy in the light of limited liability and the position of creditors. working paper financial ethics and governance researcg group. Huddersfield, UK: University of Huddersfield.
9. Colleyet et all. (2005). What is corporate governance? New York: The mcGraw-Hill Companies.
10. Donal, B., Ying, L., & Joseph, W. (2006). Corporate governance and the quality of financial analysts' information. Journal of accounting and public policy, 609-625.
11. Banks Erik. (2004). Corporate governance: financial responsibility, controls and ethics. Britain: Palgrave Macmillan.

12. Gujarati Damodar N. (2007). Basic Econometrics. New York: Toronto: Tata McGraw Hill.
13. Huyen et all. (2021). The impacts of corporate governance on information quality on financial statements. Proceedings of the international conference on research in management & technovation. 28, pp. 289-294. Vietnam: Hanoi University of industry.
14. Indah et all. (2023). The influence of independence, corporate governance, and audit quality on the integrity of financial statements. Privet Social Sciences Journal, 10-16.
15. Jill Solomon. Aris Solomon. (2004). Corporate Governance and Accountability. England: John Wiley & Sons Ltd.
16. Kirimi Barine .David Minja. (2023). Effective corporate governance: Theory and best practices. United States: Vernon Art and Science Inc.
17. Kouki Mondher. Benattia, Bilel , B. (2016). Corporate governance score and the quality of financial disclosures: Evidence from the French context. International journal of accounting and financial reporting, 6(2), 217-230.
18. Munadhil, A. A., Honer, M. A., & Ali, Y. (2018). The Role of corporate Governance in achieving accounting information quality (Field study in the mishraq sulfur state co). Stuies and scientific researches, 21-43.
19. OECD. (1999, April). OECD principles of corporate governance. Paris, France: OECD publications service.
20. OECD. (2004). OECD principles of corporate governance. Paris, France: OECD publications service.
21. Uwalomwa et all. (2018). Corporate governance and quality of financial statements: A study of listed Nigerian banks. Banks and bank systems, 13(03), 12-23.
22. Wintergerst Ralf. (2021). Ethik der corporate governance. Inaugural Dissertation zur Erlangung des Doktorgrades der Philosophie. Munchen, Ludwigs Maximilians Universitat.
23. نمديلي بشرى، (2023)، أثر تطبيق حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية -دراسة حالة مؤسسة صيدال-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في قسم علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ، ميلة، الجزائر.
24. بن يمينة عباس، سمرد نوال، (2020)، تأثير آليات رقابة الحوكمة على جودة الافصاح المالي في السياق الجزائري، مجلة الحوار المتوسطي، 11(02)، 280-306.

25. بن سيد أحمد عثمان، (2021)، مساهمة جودة المعلومات المالية في ترشيد قرارات المستثمرين على مستوى سوق الأوراق المالية -دراسة ميدانية لآراء عينة من المهنيين والأكاديميين في الجزائر-، Revue des réformes économiques et intégration en économie mondiale, 15(1), 45-60.
26. بن حيدر بن درويش عدنان، (2007)، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية.
27. سلمان بركة كامل يوسف، (2022)، دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، (01)04، 78-64.
28. الزنادي إيمان محمد، النويران علي ثامر، (2021)، أثر الالتزام بمبادئ الحوكمة المؤسسية على كفاءة البنوك الإسلامية الأردنية "دراسة ميدانية"، مجلة أبعاد اقتصادية، 11(02)، 756-778.
29. محمود بشير المغربي محمد الفاتح، (2020)، حوكمة الشركات، ط1، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر.
30. عقاري مصطفى، بوسلمة حكيمة، (2013)، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 40-52.
31. هيئة الأوراق المالية. (2017, 07 02). تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المرجة لسنة 2017. على الرابط www.jsc.gov.jo

الملحق رقم (01): بيانات الدراسة

إسم المؤسسة	السنة	acm	aci	acz	bom	boi	boz	qfi
البنك الأهلي	2017	11	0.66666667	3	9	0.30769231	13	4.07753744
	2018	19	0.66666667	3	11	0.30769231	13	4.04305127
	2019	11	0.66666667	3	12	0.30769231	13	3.8501476
	2020	9	0.66666667	3	12	0.30769231	13	3.52636052
	2021	8	0.66666667	3	9	0.30769231	13	3.78418963
	2022	8	0.66666667	3	8	0.38461538	13	3.66356165
البنك الإسلامي الأردني	2017	7	0.66666667	3	9	0.63636364	11	3.87120101
	2018	4	0.66666667	3	8	0.63636364	11	3.61091791
	2019	4	0.66666667	3	9	0.54545455	11	3.61091791
	2020	4	0.66666667	3	7	0.63636364	11	3.66356165
	2021	4	0.66666667	3	8	0.54545455	11	3.66356165
	2022	5	0.66666667	3	7	0.54545455	11	3.80666249
البنك الأردني الكويتي	2017	8	0.66666667	3	6	0.33333333	12	4.09434456
	2018	7	0.66666667	3	6	0.38461538	13	4.06044301
	2019	8	0.66666667	3	7	0.38461538	13	4.06044301
	2020	6	0.66666667	3	6	0.38461538	13	3.8286414
	2021	7	0.75	4	7	0.46153846	13	4.07753744
	2022	9	0.75	4	9	0.46153846	13	4.07753744
البنك التجاري الأردني	2017	10	0.6	5	14	0.45454545	11	4.14313473
	2018	9	0.6	5	13	0.36363636	11	4.46590812
	2019	11	0.6	5	10	0.45454545	11	4.49980967

البركة نصيرة، ديش فاطيمة الزهرة

4.40671925	11	0.36363636	12	5	0.6	8	2020	
4.06044301	11	0.36363636	9	5	0.6	7	2021	
3.93182563	11	0.27272727	9	5	0.6	7	2022	
3.4657359	13	0.30769231	6	5	0.6	5	2017	
3.73766962	13	0.30769231	8	5	0.6	5	2018	بنك الإسكان والتجارة والتمويل
4.06044301	13	0.30769231	6	5	0.6	5	2019	
3.4339872	12	0.33333333	5	4	0.75	4	2020	
3.4339872	13	0.30769231	10	5	0.6	6	2021	
3.58351894	13	0.30769231	6	5	0.6	4	2022	
3.4339872	11	0.36363636	8	3	0.66666667	7	2017	
3.52636052	11	0.36363636	11	3	0.66666667	5	2018	بنك الاستثمار العربي
3.49650756	11	0.36363636	8	3	0.66666667	5	2019	
3.4339872	11	0.36363636	8	3	0.66666667	6	2020	
3.40119738	11	0.36363636	8	3	0.66666667	6	2021	
3.4657359	11	0.36363636	9	3	0.66666667	6	2022	
3.8286414	11	0.36363636	11	3	0.66666667	10	2017	
3.87120101	11	0.36363636	8	3	0.66666667	10	2018	بنك صفوة الإسلامي
3.76120012	11	0.36363636	7	3	0.66666667	11	2019	
3.63758616	11	0.36363636	7	3	0.66666667	9	2020	
3.78418963	11	0.36363636	8	3	1	12	2021	
3.8501476	11	0.36363636	8	3	1	9	2022	
4.02535169	11	0.36363636	8	4	0.75	9	2017	
3.87120101	11	0.36363636	8	5	0.6	9	2018	بنك الإتحاد
3.8501476	11	0.36363636	8	5	0.6	8	2019	
3.8501476	10	0.4	8	5	0.6	10	2020	
3.95124372	11	0.36363636	8	5	0.6	11	2021	
4.06044301	11	0.36363636	7	5	0.6	9	2022	
4.04305127	11	0.36363636	6	7	0.57142857	4	2017	بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن
4.07753744	11	0.36363636	6	7	0.57142857	5	2018	
4.06044301	11	0.36363636	6	7	0.57142857	5	2019	
4.07753744	11	0.36363636	6	7	0.57142857	5	2020	
4.07753744	11	0.36363636	6	7	0.57142857	4	2021	
4.07753744	11	0.36363636	6	7	0.57142857	4	2022	
4.02535169	12	0.33333333	8	3	0.66666667	6	2017	بنك الاستثماري
4.51085951	11	0.36363636	8	3	0.66666667	6	2018	
3.58351894	11	0.36363636	7	3	0.66666667	5	2019	
3.73766962	11	0.36363636	8	3	0.66666667	6	2020	
3.71357207	11	0.36363636	7	3	0.66666667	6	2021	
3.78418963	11	0.36363636	8	3	0.66666667	6	2022	
4.14313473	13	0.46153846	10	3	0.66666667	9	2017	بنك المال الأردني
4.12713439	13	0.46153846	9	3	0.66666667	7	2018	
4.06044301	13	0.46153846	8	3	0.66666667	8	2019	
3.4339872	12	0.41666667	15	5	0.6	9	2020	
3.63758616	13	0.46153846	14	5	0.4	7	2021	
3.61091791	13	0.30769231	11	6	0.5	10	2022	
4.06044301	12	0.33333333	6	3	0.66666667	6	2017	بنك القاهرة عمان
4.07753744	12	0.33333333	6	3	0.66666667	7	2018	

4.00733319	12	0.33333333	6	3	0.66666667	9	2019	
4.02535169	11	0.36363636	7	3	0.66666667	9	2020	
3.97029191	11	0.36363636	6	3	0.66666667	9	2021	
3.95124372	11	0.36363636	8	3	0.66666667	9	2022	
3.33220451	11	0.36363636	10	3	0.66666667	9	2017	
4.07753744	11	0.36363636	9	3	0.66666667	5	2018	بنك الأردن
3.40119738	11	0.36363636	9	3	0.66666667	7	2019	
3.71357207	11	0.45454545	7	3	1	5	2020	
3.71357207	11	0.36363636	7	3	1	5	2021	
3.58351894	11	0.36363636	9	3	1	6	2022	
3.40119738	12	0.54545455	6	4	0.75	6	2017	البنك العربي
3.61091791	12	0.58333333	7	4	0.75	6	2018	
3.71357207	12	0.58333333	7	4	0.75	6	2019	
3.4657359	11	0.54545455	5	4	0.75	5	2020	
3.63758616	11	0.36363636	7	3	0.66666667	6	2021	
3.76120012	11	0.45454545	7	3	0.66666667	6	2022	